

الموافقة على لائحة اللجان الحكومية المشتركة وتنظيم أعمالها

صدر تعميم معالي وزير العدل ذو الرقم ١٣/ت/٤٣٠٤ في ١٤٣٢/٧/٤هـ وذلك على كافة الجهات التابعة للوزارة باعتماد قرار مجلس الخدمة المدنية ذي الرقم ١/١٢٧٠ في ١٤٢٨/١١/٢١هـ المتضمن (الموافقة على لائحة اللجان الحكومية المشتركة وتنظيم أعمالها.. وإيكم نص التعميم:

"فقد تلقينا نسخة من تعميم صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٣٧٢/ب في ١٤٣٢/٦/٢٠هـ المتضمن أنه تمت الموافقة الكريمة على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١/١٢٧٠) في ١٤٢٨/١١/٢١هـ القاضي بما يلي:

أولاً: الموافقة على (لائحة اللجان الحكومية المشتركة وتنظيم أعمالها) بالصيغة المرفقة بالقرار.

ثانياً: على كافة الجهات الحكومية مراعاة الضوابط الواردة في هذه الفقرة...

ثالثاً: على الجهات التي تشكل فيها اللجان وتعقد فيها اجتماعاتها ما يلي:

١ - متابعة أعمال اللجنة من قبل المسؤول ومراجعة تقاريرها والتأكد من قيامها بالمهام المشكلة من أجلها.

٢- ضرورة مراجعة نتائج أعمال اللجان المشتركة الدائمة وتوصياتها بالسرعة الممكنة وإبلاغ الجهة المقدم لها أصل التقرير بالمرئيات في الوقت المناسب.

رابعاً: تتولى (وزارة الخدمة المدنية) عملية تأسيس قاعدة بيانات عن اللجان الحكومية المشتركة الدائمة تشمل على المعلومات الواردة في هذه الفقرة.

وعلى كافة الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات العامة تزويد وزارة الخدمة المدنية بقرارات تشكيل كل لجنة مشتركة دائمة تتشكل في المستقبل بصورة من أداة تشكيلها وجميع القرارات المتعلقة بها.

خامساً: تستمر اللجان المشتركة الدائمة وقت صدور هذا القرار على وضعها الحالي لمدة لا تتجاوز (سنة) من تاريخ نفاذ هذا القرار.. تقوم خلالها الجهات المشرفة على تلك اللجان بتعديل أوضاعها التنظيمية والمالية وفقاً لهذه القواعد أو إيقاف أعمالها وإعادة تشكيلها وتنظيمها وفقاً لذلك.

سادساً: يُعمل بهذه القواعد بعد تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ إبلاغ القرار من قبل ديوان رئاسة مجلس الوزراء.

لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد موجب وإبلاغه لمن يلزم. وتجردون برفقه نسخة من قرار مجلس الخدمة المدنية المشار إليه بعاليه. والله يحفظكم.

وزير العدل

محمد بن عبد الكريم العيسى

ضرورة التقيد بأوقات الدوام

الرسمي

أصدر معالي وزير العدل تعميماً برقم ١٣/ت/٤٣٠٠ وتاريخ ١٤٣٢/٧/٤هـ يقضي بضرورة التقيد بأوقات الدوام الرسمي ومتابعة ذلك عبر الجولات التفثيشية، وإيكم نص التعميم:

«نظراً لما لوحظ على بعض - منسوبي الوزارة من عدم الانضباط التام في أوقات الدوام الرسمي حضوراً وانصرافاً.

لذا على الجميع التقيد بأوقات الدوام الرسمي، وسنتابع هذا الأمر بكل حزم، ولن نتساهل فيه؛ فالوظيفة التي يتقاضى عليها الموظف أجراً، ملك للوطن، وفي مشمول ذلك: المواطن الذي تُقضى حوائجه في ساعات الدوام، والواجب الاضطلاع بهذه الأمانة على أكمل وجه، وقد عمدنا بموجب هذا التعميم الإدارة العامة للمتابعة بمضاعفة الجولات التفثيشية، وسنواصل من قبلنا بما يجب نحو هذا الأمر، تعزيزاً للدور الرقابي للإدارة العامة للمتابعة. والله الموفق.

وزير العدل

محمد بن عبد الكريم

العيسى

إدراج منطقة جنوب ينبع الصناعية ضمن التوسع الصناعي

أصدر معالي وزير العدل تعميماً بالرقم ١٣/ت/٤٣٩٤ في ٢٧/١٠/١٤٣٢هـ
باعتقاد إدراج المنطقة الواقعة جنوبي مدينة ينبع الصناعية ضمن التوسع
الصناعي وحاجة الهيئة الملكية، واليكم نص التعميم:

«فقد تلقينا نسخة من الأمر السامي الكريم البرقي رقم
٤٢٦٢٦ في ٢٩/٩/١٤٣٢هـ الموجه أصله إلى معالي وزير المالية ونصه:
(اطلعنا على خطاب معالي الأمين العام للمجلس الاقتصادي
الأعلى رقم م/٥٠٢/٣٢ وتاريخ ١٣/٩/١٤٣٢هـ المرفقة مشفوعاته
المشتملة على نسخة برقية وزارة الشؤون البلدية والقروية
رقم ٨٣٢٧ وتاريخ ٨/٢/١٤٣٠هـ وعلى نسخة خطاب سمو رئيس
الهيئة الملكية للجبيل وينبع رقم ١٢/٩٢٩ وتاريخ ٢/٢/١٤٣٠هـ،
وعلى تقرير اللجنة المشكلة بموجب الأمر رقم م/٥٤٥ ب وتاريخ
٩/١٠/١٤٢٥هـ من وزارات (الداخلية، والشؤون البلدية والقروية،
والمالية، والعدل، والتجارة والصناعة، والاقتصاد والتخطيط) ومن
الهيئة الملكية للجبيل وينبع للنظر في طلب الهيئة إدراج المنطقة
الواقعة جنوب مدينة ينبع الصناعية البالغة مساحتها (٢كم^٢)
أربعمئة وعشرين كيلاً مربعاً ضمن منطقة التوسع الصناعي
المستقبلية لمدينة ينبع الصناعية. وما توصلت إليه اللجنة من
ملاءمة الأرض للتوسع الصناعي وحاجة الهيئة الملكية لها، وأنه
يوجد بعض الملكيات الخاصة والحكومية المتداخلة معها. وتضمن
خطاب معاليه أن الموضوع عرض على اللجنة الدائمة للمجلس
الاقتصادي الأعلى، فقرأت في توصيتها الآتي:

١- تأكيد ما جاء بالأمر رقم ٧٦٣٩ م ب، تاريخ ٥/٦/١٤٢٦هـ
القاضي بالموافقة على إيقاف إصدار صكوك جديدة على الأرض
المطلوبة المشار إليها، أو المنح أو الإقطاع فيها، وأن يحجز كامل
الموقع الموضحة مساحته أعلاه باسم وزارة المالية (أملاك الدولة)
لتخصيصه للهيئة الملكية للجبيل وينبع والمشاريع الصناعية
والمنشآت الحكومية (بحسب الحاجة).

٢- تشكيل لجان من وزارة المالية، ووزارة الشؤون البلدية
والقروية، وإمارة المنطقة لحصر الممتلكات على الموقع من إنشاءات
وإحداثيات وأسوار وزراعة وغيرها، والرفع لنا بما يتم التوصل إليه.
نخبركم بموافقتنا على ما رأته اللجنة الدائمة للمجلس
الاقتصادي الأعلى في توصيتها المشار إليها. وقد تم تزويد الجهات
المعنية بنسخ من هذا الأمر للاعتماد.. فأكملوا ما يلزم بموجبه). هـ.
لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد موجبه. والله يحفظكم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وزير العدل
محمد بن عبد الكريم العيسى

إحلال عبارة (الديوان الملكي) محل عبارة (ديوان رئاسة مجلس الوزراء) في المكاتبات الرسمية

صدر تعميماً إدارياً من
معالي وزير العدل باعتماد
إحلال عبارة «الديوان الملكي»
محل عبارة «ديوان رئاسة
مجلس الوزراء» حيثما وردت في
الأنظمة والأوامر والقرارات.
والليكم نص التعميم:

«فقد تلقينا نسخة من
برقية معالي رئيس الديوان
الملكي والسكرتير الخاص
لخادم الحرمين الشريفين
رقم ٣٦٢١٧/ب في ٦/٩/١٤٣٢هـ
المرفق بتعديل المادة (٣٠) من
نظام مجلس الوزراء الصادر
بالأمر الملكي رقم (١٣/أ)
في ٣/٣/١٤١٤هـ، وإحلال
عبارة (الديوان الملكي) محل
عبارة (ديوان رئاسة مجلس
الوزراء)، وعبارة (رئيس
الديوان الملكي) محل عبارة
(رئيس ديوان رئاسة مجلس
الوزراء) حيثما وردت هاتان
العبارتان في الأنظمة والأوامر
والقرارات.

لذا نرغب إليكم الاطلاع
واعتماد موجبه وإبلاغه لمن
يلزم. والله يحفظكم.
والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته.»

وزير العدل
محمد بن عبد الكريم
العيسى

دعم مشاريع تطوير أداء الأجهزة الحكومية

صدر تعميم معالي وزير العدل على كافة الجهات التابعة للوزارة بالرقم ١٣/ت/٤٣٢١ في ١٤٣٢/٧/٢٥هـ باعتماد قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٢٠١ في ١٤٣٢/٧/٤هـ والذي يقضي بدعم مشاريع تطوير أداء الأجهزة الحكومية وبرامج تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية ومركز قياس الأداء وتفعيل دور وحدات التطوير الإداري والهيئات الرقابية ومعهد الإدارة العامة. واليكم نص التعميم:

"فقد تلقينا نسخة من تعميم صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء البرقي رقم ٢٧٨٤٠/ب في ١٤٣٢/٧/١٢هـ المتضمن أنه تمت الموافقة الكريمة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠١) في ١٤٣٢/٧/٤هـ القاضي بما يلي:

أولاً: الاستمرار في دعم مشاريع تطوير أداء الأجهزة الحكومية الحالية التي منها مشروع التنظيم الإداري للأجهزة الحكومية الذي تقوم به اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري، وبرنامج تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) ومركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية المنشأة حديثاً وغيرها من المشروعات الأخرى والعمل على تقويمها للتأكد من تحقيقها لأهدافها.

ثانياً: تفعيل دور وحدات التطوير الإداري ووحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية من خلال دعمها بما تحتاج إليه من كوادر مؤهلة وموارد مالية لتتمكن من تبني أساليب إدارية حديثة لتحسين الأداء وتطوير قدرات العاملين في هذه الأجهزة، مما يمكنها من تطوير خدماتها وتقديمتها بجودة عالية.

ثالثاً: تفعيل دور الهيئات الرقابية من خلال تطوير قدراتها لتقويم أداء الأجهزة الحكومية وتزويد كل جهاز حكومي بنتائج التقويم متضمنة جوانب القوة ومكامن الضعف فيه، ومساعدته في القيام بتحسين جوانب القصور لديه ومعالجتها وتطوير أدائه.

رابعاً: استمرار دعم معهد الإدارة العامة بوصفه جهة مركزية للتدريب الإداري لموظفي الدولة، بما يمكنه من التوسع في برامجه التي يقدمها في مجال تطوير أداء موظفي الأجهزة الحكومية وإكسابهم مهارات تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة ونشر ثقافة التميز في أجهزتهم، وتعزيز دوره في القيام بالبحوث والاستشارات الإدارية الداعمة لتطوير الأداء في الأجهزة الحكومية، وكذلك نقل خبراته في تطوير الأداء وتجربته في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على نشاطاته إلى باقي الأجهزة الحكومية، مساعدتها في تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة لتطوير أدائها.

لذا نرغب إليكم الإطلاع واعتماد موجب وإبلاغه لمن يلزم. وتجدرن برفقه نسخة من قرار مجلس الوزراء المشار إليه بعاليه. والله يحفظكم".

وزير العدل

محمد بن عبدالكريم العيسى

تنظيم الزيارات والاتصالات الأجنبية

تتم عبر وزارة الخارجية فقط

بعض الجهات السعودية لزيارة دولها، لإطلاعهم على مؤسساتهم وجامعاتهم ومعاهدهم المختلفة، وما يتوفر لديهم من برامج ودورات تدريبية وتعليمية، ورأي سمو وزير الخارجية ملاءمة التعميم، على الوزارات والمصالح الحكومية في المملكة بأن أي زيارة تشدها هذه الجهات فمن الأنسب أن يتم بلورتها عبر سفارتنا في الخارج لضمان تحقيق المصالح المنشودة، وعدم الاتصال والتعامل مع البعثات الأجنبية في المملكة مباشرة لتنظيم زيارات قد لا تحقق الغرض المطلوب.

ولمؤقتنا على ما رآه سمو وزير الخارجية بأن أي زيارة تشدها البعثات الأجنبية في المملكة يتم بلورتها عبر سفارتنا في الخارج لضمان تحقيق المصالح المنشودة، وعدم الاتصال والتعامل مع البعثات الأجنبية في المملكة مباشرة لتنظيم زيارات قد لا تحقق الغرض المطلوب، وأن يؤخذ في الاعتبار ما قضى به الأمر التعميم رقم ١٢٣٠٥ وتاريخ ١٩/١١/١٤٢٦هـ بالتأكيد على جميع الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بالتقيد في أن تكون جميع اتصالاتها مع الممثلات الأجنبية في المملكة، والهيئات والمنظمات الدولية في الخارج عبر وزارة الخارجية فقط، وأن يتم تزويدها بإيجاز عما يتم خلال اللقاءات مع ممثلي هذه الممثلات والمنظمات، نرغب إليكم مراعاة ذلك والتقيد بمقتضاه، وقد زدنا كافة الوزارات والمصالح الحكومية بنسخة من أمرنا هذا للاعتماد... فأكملوا ما يلزم بموجبها. ا.هـ.

لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد موجب. والله يحفظكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وزير العدل

محمد بن عبد الكريم العيسى

أصدر معالي وزير العدل تعميماً بالرقم ١٣/ت/٤٤٠١ في ٥/١١/١٤٣٢هـ باعتماد أي زيارة تشدها البعثات الأجنبية تتم بلورتها عبر سفارتنا بالخارج، وأن تكون الاتصالات مع الممثلات الأجنبية في المملكة والهيئات والمنظمات الدولية في الخارج تتم عبر وزارة الخارجية، وإليكم نص التعميم:

«الحاقاً لتعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٢٧٩٢ في ٢/١٢/١٤٢٦هـ المبني على الأمر السامي رقم ١٢٣٠٥/م/ب في ١٩/١١/١٤٢٦هـ القاضي بالتأكد على جميع الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بالتقيد في أن تكون جميع اتصالاتها مع الممثلات الأجنبية في المملكة، والهيئات والمنظمات الدولية في الخارج عبر وزارة الخارجية فقط.

فقد تلقينا نسخة من الأمر السامي الكريم التعميمي البرقي رقم ٤٦٦٣١ في ١٦/١٠/١٤٣٢هـ الموجه أصله إلى صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام ونصه: (نشير إلى الأمر التعميمي رقم ١٢٣٠٥ وتاريخ ١٩/١١/١٤٢٦هـ القاضي بالتأكد على جميع الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بالتقيد في أن تكون جميع اتصالاتها مع الممثلات الأجنبية في المملكة، والهيئات والمنظمات الدولية في الخارج عبر القنوات الدبلوماسية (وزارة الخارجية) فقط، وأن يتم تزويد وزارة الخارجية بإيجاز عن ما يتم خلال اللقاءات مع ممثلي هذه الممثلات والمنظمات لإبداء وزارة الخارجية مرئياتها عند الحاجة أو الاكتفاء بالإحاطة.

كما نشير إلى برقية سمو وزير الخارجية رقم ٧٨٠٠٢/٢٨/٣٣/٩٦ وتاريخ ١٠/٣/١٤٣٢هـ بشأن تلقي وزارة الخارجية العديد من طلبات البعثات الأجنبية في المملكة تتضمن دعوة المسؤولين في